الأمم المتحدة

A/58/394

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير الأمين العام*

موجز

امتثالا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، يركز هذا التقرير على أثر تزايد الصلات والاعتماد المتبادل فيما بين التجارة والتحويل والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في سياق العولمة، ويتضمن التقرير توصيات عملية المنحى.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٢
ثانيا - هل انعكس مسار العولمة؟	٥-٢١	٣
ثالثا - العولمة وتخفيف حدة الفقر، والتنمية المستدامة	٢٢-٦٦	٨
رابعا - الاستنتاج	٦٧-٦٨	٢٥

* قُدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون تقديم الإيضاح المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تشمل الوثيقة حاشية تبين سبب التأخير في تقديم التقرير.

031103 031103 03-53681 (A)

أولا – مقدمة

١ – ضمن إطار الرؤية الأساسية للإعلان بشأن الألفية، تكتسب إدارة العولمة بمزيد من الفعالية لصالح الفقراء أهمية محورية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأهداف هي مجموعة واعدة بتحسين التنمية في سائر أرجاء العالم بصورة لم يسبق لها مثيل، كما أنها وعد تعهد كل بلد بالحفاظ عليه.

٢ – وبعد مضي ثلاث سنوات على اعتماد الإعلان، تعيد المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني توجيه أعمالها حول هذه الأهداف، ولكن التقدم المحرز في تحقيقها ما زال متباينا إلى حد كبير. ولم تتجسد بعد عدة وعود تتعلق بالعولمة، وحتى في حالة تجسدها فقد تباين توزيع الفوائد فيما بين البلدان وداخلها تباينا كبيرا، كما تباينت التكلفة. وعلاوة على ذلك، أدت العولمة إلى تقاسم تكاليف التباطؤ الاقتصادي الأخير بصورة متباينة، حيث تحملت أضعف البلدان عبء تلك النكسة. ولضمان ”جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح الجميع“، حسبما يدعو الإعلان، يلزم إدارة العولمة على نحو أفضل.

٣ – ومن الأمور الحاسمة في تحقيق هذا الغرض وجود سياسات لتحقيق التعاون الدولي وإعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف، ونظم التجارة والمالية المتعدد الأطراف المواتية للتنمية تنطوي بصفة خاصة على إمكانات كبيرة بجني جميع البلدان، بما فيها أفقر البلدان، قسطا منصفا من الفوائد. ومن ثم، فإن الوفاء بالوعد المقطوع في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بوصفه إسهاما هاما في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ما زال ذا أهمية حاسمة. ومن الأمور الجوهرية أيضا الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في توافق آراء مونتيري بشأن المسائل الشاملة والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإعادة توجيه سياسات التعاون الإنمائي بحيث تساعد البلدان النامية في بناء القدرة على زيادة العوامل الدينامية الإيجابية القائمة بين التكنولوجيا والتمويل والتجارة إلى أقصى حد ممكن وإحراز تقدم في بلوغ الأهداف.

٤ – ويستند هذا التقرير إلى التحليل الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/56/445) ويتفق مع ذلك التقرير في محور تركيزه، كما يحدد عددا من المجالات التي يمكن فيها لمواصلة المناقشات على الصعيد الحكومي الدولي أن تساعد في سد الفجوات وتوفير منظورات مختلفة وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات تعاونية بشأن القضايا الحاسمة. ويمكن لهذه المناقشة أيضا أن تحدد الكيفية التي تتمكن بها منظومة الأمم المتحدة من تعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف المتفق عليها. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان بشأن

الألفية (A/58/323)، فضلا عن تقرير الأمين العام عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/58/216).

ثانيا – هل انعكس مسار العولمة؟

٥ – حدثت مؤخرا عدة تطورات على عملية العولمة أدت إلى التساؤل عما إذا كان معدل العولمة يعاني من نكسة مؤقتة أو أنه قد يسير في الاتجاه المعاكس، كما حدث في مطلع القرن العشرين. ففي ذلك الحين، زادت الأحداث السياسية المأساوية من حدة المرحلة التي سادت فيها النزعة الحمائية والانكماش. وعند إنعام النظر وتجاوز الإحساس بالركود في بعض الاتجاهات العالمية عموما، تبرز صورة أكثر وضوحا لهذه العملية المعقدة والمتعددة الأطراف والمتباينة.

٦ – وقد بدأ الاقتصاد العالمي بالكاد في الانتعاش من التباطؤ الذي عانى منه في عام ٢٠٠١. وقد تضخم ذلك بتفجر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفقاعة الأسهم في البلدان المتقدمة النمو وطال أمده بفعل أوجه عدم اليقين الجغرافية – السياسية العميقة والمستمرة منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي السنتين الماضيتين، عانى عدد كبير من البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من انخفاض نصيب الفرد من الناتج، مع وجود استثناء ملحوظ في حالتي الصين والهند. وعموما، شهدت السنوات القليلة الأولى من الألفية الجديدة تنمية مخيبة لآمال غالبية البلدان النامية وعانى عدد منها من نكسة مطلقة. ويتوقع أن يسرع معدل الانتعاش العالمي الوليد في عام ٢٠٠٤. بيد أن القدرات الفائضة الناجمة عن الاستثمارات المفرطة في تسعينات القرن الماضي، لا سيما في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما زال لها أثر مثبط على توظيف الاستثمارات في الأعمال التجارية، وهو أمر ضروري لدعم الانتعاش، وفي إطار التوقعات الحالية، يتوقع أن تستعيد قلة من البلدان النامية معدلات نموها المستصوبة الطويلة الأجل قبل نهاية عام ٢٠٠٤[(١)].

٧ – وأظهرت التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال على السواء، وهما القوتان الدافعتان للعولمة، ركودا كبيرا، مما يعكس ضعف الاقتصاد العالمي ويسهم فيه عموما. وبعد أن انخفضت معدلات التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، لأول مرة منذ عام ١٩٨٢، أخذت تلك المعدلات في النمو بأقل من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، وهو معدل منخفض انخفاضا

(١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.o3.II.C.1)، الفصل الأول.

كبيرا عن متوسط معدل النمو البالغ قرابة ٧ في المائة في تسعينات القرن الماضي. واستمر النهوض في عام ٢٠٠٣ بمعدلات تقل كثيرا عن معدلات التسعينات، ولكن مع تسارع معدل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٤، ينبغي للتجارة العالمية أيضا أن تكتسب مزيدا من القوة الدافعة. وبالرغم من التباطؤ الذي شهده نمو تدفقات التجارة مؤخرا، فمما يؤكد الأهمية المتزايدة للتجارة في اقتصادات البلدان النامية زيادة الصادرات بوصفها حصة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال تسعينات القرن الماضي، من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. وتبلغ هذه الزيادة ضعف الزيادة في البلدان المتقدمة النمو، حيث ارتفعت نفس النسبة من ١٨ إلى ٢٣ في المائة واستمر هذا الاتجاه خلال فترة التباطؤ. ومع هذا، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ما زال مهمشا في النظام التجاري العالمي[٢].

٨ - وفي غضون ذلك، شهدت تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، التي ازدادت طوال تسعينات القرن الماضي ووصلت أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٠، انكماشا حادا منذ ذلك الحين وتحولت في التدفقات على عدد من البلدان النامية إلى تدفق سلبي. وبصفة خاصة، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي وهو المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لدى البلدان النامية الذي شهد طفرة في تسعينات القرن الماضي انخفض فجأة حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠١ و ٢٥ في المائة أخرى في السنة الماضية. وبالرغم من هذا الانخفاض فإن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت مصدرا لتمويل البلدان النامية يتسم بمزيد من الاستقرار عن أنواع التدفقات الأخرى مثل تدفقات الحوافظ والقروض المصرفية التجارية التي تحولت إلى تدفقات سالبة. ونتيجة لذلك، تزداد هيمنة الاستثمار المباشر الأجنبي كمصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، واصلت أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي التوسع (من رصيد يقدر بـ ٦,١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى رصيد يقدر بمبلغ ٧,١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٢)، مع استمرار القدرات الإنتاجية الناشئة عن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من قبل الشركات عبر الوطنية أو التي يتحكم فيها ذلك الاستثمار في الإضافة إلى القدرات الموجودة التي أنشأتها التدفقات السابقة، مما يزيد في نطاق إنتاج تلك الشركات على الصعيد الدولي.

٩ - وما زالت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مركزة تركيزا كبيرا، إذ يستأثر ١٠ من أكبر المستفيدين بـ ٧٧ في المائة من مجموع التدفقات على البلدان النامية. وما زالت أفريقيا من المستفيدين المهمشين، إذ لم تتسلم إلا ٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٢، وهو أدنى معدل في سنوات طويلة. ولم تواصل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الزيادة إلا إلى الصين وعدة

(٢) المرجع نفسه، الجدول ألف - ١٥.

بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونتيجة للتباطؤ العام، أصبح التنافس على الاستثمار المباشر الأجنبي أكثر شراسة ويتطلب النجاح في اجتذابه، ولا سيما الاستفادة منه، تزايد اتباع سياسة محكمة ونشطة واتخاذ تدابير لبناء القدرات.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أثرت البيئة السياسية الدولية غير المواتية تأثيرا معاكسا على قطاعات محددة ذات أهمية محورية لزيادة التكامل العالمي مثل السفر والسياحة. وتمثل بيئة الأمن الجديدة تهديدا محتملا للعولمة. والعالم الذي تمثل فيه حركة الناس والسلع تهديدا ممكنا للسلامة لا يفضي إلى التكامل السريع. وفي الواقع، نظرا لعمليات التفتيش الأمنية الجديدة والتكاليف الإضافية، تضاءلت إلى حد كبير السهولة التي كانت تتسم بها حركة الناس والسلع في الماضي. والمبادرات الأمنية الجديدة التي أخذ بها منذ وقوع هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا سيما فيما يتعلق بالسلع الموضوعة في حاويات، يمكن أن تزيد كثيرا من تكلفة المعاملات التجارية في بلدان نامية معينة، بل أنها قد تحول في بعض الحالات دون قيام تجارة بحرية، وبخاصة في السلع المنخفضة القيمة الواردة من أقل البلدان نموا.

١١ - وبالمقابل، أحرز تقدم كبير في مجال التكنولوجيات الجديدة في السنوات الأخيرة مما فتح آفاقا جديدة ليس فقط للنمو الاقتصادي فحسب بل أيضا للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. واستمر توغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، وإن كان بمعدل أبطأ، وحتى في هذه البيئة الاقتصادية غير المواتية فإن نمو الاقتصاد المترابط استمر دون هوادة. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد مستعملي شبكة الإنترنت على نطاق العالم ثلاثة أمثاله في ثلاث سنوات، فبلغ ما يربو على ٦٠٠ مليون مستعمل في عام ٢٠٠٢. وتسارع اتجاه ''التقارب'' بين الوسائط القديمة والجديدة، ضمن أمور أخرى، مما يتيح فرصا جديدة وتطبيقات جديدة وأشكالا جديدة للمنافسة. كما أن الارتباط الإيجابي بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والنمو عامل من عوامل المرونة الملحوظة التي ثبت وجودها في بعض البلدان النامية كالصين والهند وجمهورية كوريا، ضمن بلدان أخرى.

١٢ - ومع هذا، ففي حين تضيق الفجوة في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة، فإنها تزداد بين الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وما زالت أفريقيا أقل المناطق ارتباطا في العالم من حيث خطوط الهاتف الأساسية والهواتف النقالة (ومعدل نموها هو أعلى معدل وإن كان من نقطة بداية منخفضة) والإنترنت. ومع ذلك، فقد حدث لأول مرة في عام ٢٠٠١ أن تجاوز عدد المشتركين الجدد في الهواتف النقالة في البلدان النامية عددهم في البلدان

المتقدمة النمو، بينما ركب في البلدان النامية أربعة أمثال الخطوط الثابتة الجديدة التي ركبت في البلدان المتقدمة النمو. ومن شأن هذا الاتجاه أن يشير إلى أن الفجوة الرقمية ربما تكون قد بدأت في التقلص.

إدارة العولمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - تعتمد القوة الدافعة اللازمة لإدارة العولمة على نحو أفضل على توافر الإرادة السياسية والسياسات والتصورات المتعلقة بالنتائج النهائية مثل اعتمادها على قوى السوق للتطور التكنولوجي. والسياسات أبعد ما تكون عن الثبات. ولذا تتسم بالأهمية تلك الجهود الجماعية التي بذلها المجتمع الدولي في هذا المنعطف الاقتصادي الصعب لكي يكون على مستوى التزامه إزاء العولمة الوارد في الإعلان بشأن الألفية. وقد جرى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الأولويات والسياسات في مؤتمر الدوحة الوزاري ومؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. فقد حددت مجتمعة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تستند إلى تقاسم المستويات والالتزام المتبادل بهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

١٤ - وتستند تلك الشراكة إلى قبول البلدان النامية الكامل لمسؤوليتها عن تنميتها، مع التركيز على ضرورة اتباعها سياسات محلية مواتية للتنمية. واستجابة لذلك، تدعو إلى اتخاذ البلدان المتقدمة النمو لنطاق من الإجراءات الداعمة، ولا سيما في مجالات المعونة والتجارة والديون والتدفقات المالية الخاصة، ونقل التكنولوجيا، والإدارة العالمية. وينصب تركيز قوي على الحاجة إلى الاتساق لا سيما في سياسات البلدان المتقدمة النمو المتعلقة بالمعونة والتجارة والديون، فضلا عن تزايد اتباع سياسة وطنية تتعلق بـ ''ملكية'' الحكومات والمجتمعات المحلية.

١٥ - ويعني نجاح هذه الشراكة إيجاد طلب ضخم على الإدارة على جميع الصعد، كما أنه يستفيد من إنشاء شبكة من المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية، بدلا من مؤسسة واحدة أو بضع مؤسسات دولية. ومن شأن نظام يستند إلى شبكات من هذا القبيل تضم مؤسسات عالمية وإقليمية أن يتسم بمزيد من الكفاءة والتوازن من حيث العلاقات بين القوى.

١٦ - وقد برزت النتائج المبكرة للشراكة الجديدة في عودة المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٢ إلى حالتها وهو أمر يبعث على التشجيع. وسوف توفر التبرعات المعلنة في مونتيري، في حالة الوفاء بها، زيادات أخرى خلال السنوات القلائل المقبلة. ومع ذلك، فإن تلك الزيادات ستقل عن التقديرات التي تشير إلى أن ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره

٥٠ بليون دولار سنويا في صورة معونات زيادة على مستوى عام ٢٠٠٠ إذا ما أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أُحرز تقدم أيضا تجاه تحسين فعالية تدفقات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من خلال تبسيط الإجراءات ومواءمتها.

١٧ - بيد أن المجال الذي ما زال ينطوي على أكبر قدر من الإمكانات هو برنامج الدوحة الإنمائي، الذي يتعين مواصلة إحراز تقدم بشأنه، رغم النكسة التي وقعت في الآونة الأخيرة في كانكون، المكسيك. ويمثل إدماج مصالح وشواغل البلدان النامية في مسار النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل فعال ومفيد عنصرا أساسيا في زيادة توازن النظام، وجعله مواتيا للتنمية ومنصفا. وتتمثل المسائل ذات الأولوية في خفض الإعانات وغيرها من الحواجز التي تقيِّد إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، بغية إزالة هذه الإعانات والحواجز في نهاية المطاف؛ وفي تنقل الأشخاص الطبيعيين مقدمي الخدمات (طريقة التوريد الرابعة)؛ وتطبيق وتعزيز ''معاملة خاصة وتفاضلية'' فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة، لا سيما أقل البلدان نموا. وفي واقع الأمر، فإن الإعانات الزراعية داخل البلدان المتقدمة النمو، التي تزيد على ٣٠٠ بليون دولار سنويا، تفضي إلى تقليل المبلغ المنفق على المساعدة الإنمائية الرسمية (بمقدار خمسة أمثال ونصف).

١٨ - وعموما، فحتى الآن تتجاوز الآثار السلبية الناشئة عن التباطؤ الاقتصادي المنافع المحققة من الشراكة العالمية. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن إحراز تقدم على المستوى المتعدد الأطراف قد تضمن إلى حد كبير التزامات، لم يتم الوفاء بمعظمها بعد. **والتحدي الماثل أمام المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة هو كفالة المحافظة على قوة الدفع الجديدة التي اتسم بها الحوار الإنمائي خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وترجمتها إلى أفعال تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تتبخر النجاحات المحرزة في المؤتمرات التي عقدت عامَي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ما لم تُنفَّذ بالكامل وبفعالية وعلى الفور برامج العمل التي وضعتها تلك المؤتمرات وما تضمنته من التزامات.**

١٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، جرى الإسراع بخطى صياغة اتفاقات لإقامة المناطق الحرة الثنائية أو الإقليمية وتوسيع نطاق وتعزيز ما هو قائم من مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية فيما بين البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن زيادتها باطراد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعليه، فإن ما يزيد على نصف التجارة العالمية يتم الآن داخل مناطق التجارة الحرة القائمة أو المزمع إنشاؤها. ومن شأن زيادة التكامل فيما بين

البلدان النامية توفير منافع للبلدان المعنية والمزيد من الفرص لزيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - بيد أن تكاثر مناطق التجارة الحرة قد يفضي أيضا إلى خلق شبكة معقدة من مناطق سلطات متنافسة قد تفضي في نهاية المطاف إلى كبح النمو التجاري بدلا من الإسراع به، مع تقويض مبدأ عدم التمييز الذي يقوم عليه النظام التجاري المتعدد الأطراف. والبلدان النامية، في سعيها نحو زيادة إمكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، قد توافق على تقديم تنازلات قد لا تقبلها بالضرورة في الإطار المتعدد الأطراف، عند تعاملها كمجموعة واحدة. والمفاوضات بشأن مناطق التجارة الحرة الثنائية والإقليمية تضيف أيضا عبئا إضافيا على القدرة التفاوضية المحدودة لدى كثير من البلدان النامية. **وينبغي عدم إخضاع البلدان المشاركة في الترتيبات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب للالتزامات "الإضافية التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية" كما ينبغي منحها معاملة خاصة وتفاضلية. ولا بد أيضا ألا تقوِّض المفاوضات الجارية بشأن مناطق التجارة الحرة ما يجري من مفاوضات متعددة الأطراف. وإلى جانب تحرير التجارة والقواعد التجارية الموحدة، ثمة حاجة ملحة إلى تحقيق تعاون اقتصادي كلي ومالي على الصعيد الإقليمي، وتعزيز المؤسسات الإقليمية وإحداث التواؤم بين التدابير التنظيمية.**

٢١ - وفي نهاية المطاف، تباطأ إيقاع العولمة، ولكنه لا يسير في الاتجاه العكسي. وفي حين أنه ليس من الصعب إيجاد بديل للعولمة، فإنها أصبحت ظاهرة راسخة الجذور. والسياسات الوطنية، بما فيه تلك المتعلقة بالتجارة والتمويل والمعارف والتكنولوجيا والاستثمار، هي عنصر رئيسي في اندماج بلد ما بشكل مفيد داخل الاقتصاد العالمي وفي تأثير ذلك في خفض حدة الفقر والتنمية المستدامة. وهذه السياسات حاسمة الأهمية أيضا بالنسبة إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالتقلُّب الذي تشهده مجالات التجارة، لا سيما التمويل، ومخاطر استبعاد البلدان غير المهيَّأة للتنافس داخل السوق العالمية. وتبين الخبرة المكتسبة وجود تباين في طرائق الاندماج التي تتبعها البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

ثالثا - العولمة، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية المستدامة

ألف - الصلات بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - إن الصلة بين العولمة والنمو والفقر ليست واضحة وضوحا تاما ومن الصعب التعميم بشأنها (انظر الإطار). وحسبما أقر به قادة العالم خلال مؤتمر قمة الألفية، فإن

السؤال الرئيسي المطروح في النقاش حول العولمة ليس هو ما إذا كانت العولمة تؤثر بشكل جيد أو سيئ في الفقر، ولا إذا ما كان ينبغي عكس مسارها، وإنما هو كيفية إدارة العولمة بحيث يمكن خفض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي الواقع، فإن التحدي الماثل اليوم هو كفالة اتساق العمليات الاقتصادية والتكنولوجية القوية التي تقوم على أساسها العولمة مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية.

٢٣ - وتُحدث الصلات المتزايدة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا أثرا رئيسيا في الأهداف الإنمائية الهامة، من قبيل تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة. وبناء عليه، فإن الاتساق بين السياسات النقدية والمالية والسياسة التجارية وبين هاتين المجموعتين من السياسات والأهداف الإنمائية، قد تبوأ مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي.

٢٤ - وقد ترجمت الشراكة الدولية الجديدة التي دُشنت في مونتيري تلك الترابطات إلى التزامات متبادلة. وإذا ما أريد إنعاش النمو واستدامة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين على البلدان تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية على نحو أفضل. والبلدان النامية ما زالت أكثر تعرضا للصدمات الخارجية. وهذه البلدان ليس لديها سوى وسائل محدودة لمواجهة هذه الصدمات وفرصة ضئيلة لاعتماد سياسات مناوئة للدورات التجارية. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل، على النحو المجمل في توافق آراء مونتيري، يرمي إلى كفالة إمكانية أكثر استقرارا أمام البلدان النامية للوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

٢٥ - وقد تم الإقرار في توافق آراء مونتيري بأن التجارة هي في كثير من الحالات العنصر المنفرد الأكثر أهمية في تمويل التنمية. ومن خلال توسيع نطاق الأسواق، ونشر المعرفة، وتوفير إمكانية التعرف على التكنولوجيا الجديدة، يمكن للتجارة أن تهيئ الفرص للنمو وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إذ أن توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق شرط لا غنى عنه في تمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية وتوفير القدرة على المنافسة. بيد أن ذلك ليس كافيا. فالبلدان النامية تحصل من التجارة على قدر أقل مما تحصل عليه البلدان الصناعية. ويُعزى ذلك جزئيا إلى هبوط أسعار السلع الأساسية وتخصص تلك البلدان في صادرات ذات قيمة مضافة منخفضة. ومن الصعب بالنسبة إلى البلدان النامية الدخول في قطاعات سريعة الحركة من الوجهة التكنولوجية، حيث إن التقدم التكنولوجي يتمركز داخل البلدان الصناعية. ويتعين مراعاة تلك الحالات الخاصة في المفاوضات التجارية الجارية.

٢٦ - وتحظى الصلات بين التجارة والتمويل والتنمية بأهمية متزايدة. وقد أفضى إيقاع التغيير التكنولوجي، خاصة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة، إلى حدوث تغييرات جذرية في تجهيز المعلومات ونشرها وإلى بزوغ مجتمع

المعلومات، مع إحداث أثر عميق في السكان والخدمات وتنظيم العمل والبيئة. فقد مكنت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من الإسراع بخطى تكامل العمليات الإنتاجية عالميا. إذ من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يتسنى للشركات إعداد شبكات عالمية للإنتاج والخدمات والقيام، في إطار هذه العملية، بتوصيل العديد من المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالسوق العالمية.

٢٧- وتتطلب سرعة التحول التكنولوجي والاقتصادي عالميا إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية لصالح الجميع. فما زالت تلك الفجوة حاجزا كبيرا أمام التجارة العالمية فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتخاطر المشاريع التي لا تأخذ بممارسات الأعمال التجارية الإلكترونية بفقد القدرة التنافسية وأنصبتها من السوق. بيد أنه لم تتجسد بعد، بالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية، إمكانية الاستفادة من التجارة الإلكترونية. ورغبة في الحيلولة دون زيادة التهميش وتفاقم الفجوة الرقمية، من اللازم كفالة إمكانية وصول البلدان النامية إلى المعلومات والمعارف بصورة فعالة وغير مكلفة. ومن شأن وسائط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير أداة قوية لتجاوز الفجوة الإنمائية القائمة، شريطة توافر المؤسسات والموارد البشرية والقدرات. وبالنظر تحديدا إلى أن لدى هذه التكنولوجيات القدرة على إحداث تغيير في عمليات الإنتاج، والتجارة، والحكومة، والتعليم، ومشاركة المواطنين، فمن شأنها إيجاد مصادر جديدة إلى حد كبير للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وما زال تسخير قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغرض مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الهامة، ومنها تلك المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية، يمثل تحديا رئيسيا من تحديات المستقبل.

٢٨ - ولا ينبغي النظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أنها علاج لجميع المشاكل الإنمائية. كما لا ينبغي النظر إليها على أنها حل قائم بذاته، بل بوصفها عنصرا مكملا للاستثمارات الإنمائية الجارية، خاصة في المهارات التكنولوجية والموارد البشرية الضرورية. وعلاوة على ذلك، لا تحقق التكنولوجيا أفضل النتائج إلا عندما يصاحبها تغيير منظم. وتوفر جوانب التقدم الرئيسية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جنبا إلى جنب مع النمو السريع في الشبكات العالمية الشاملة، فرصا هائلة ترمي إلى تضييق أوجه التباين الاجتماعية والاقتصادية وتدعم تحقيق ثروة محلية مستدامة، ومن ثم المساعدة على تحقيق أهداف إنمائية أوسع، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - سيكون مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده قريبا، أول مؤتمر قمة يركز على القضايا ذات الأهمية الحاسمة والمتعلقة باستخدام ونشر المعلومات والمعرفة بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار البرامج والسياسات الإنمائية. وهو سيتيح فرصة فريدة لرسم مستقبل مجتمع المعلومات والمساعدة في تطوير نهج لتحديده يكون شموليا وعالميا، مع وضع الأهداف الإنمائية للألفية في مكانة الصدارة. وتحقيقا لهذه الغاية، لم تنفك فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتابعة للأمم المتحدة تساهم بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، وهي تقوم بتقديم المساعدة في إعداد منهاج عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفي تشجيع التوصل إلى اتفاق عام على منح أولوية عليا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياسات وبرامج التعاون الإنمائي الدولي، لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية.

٣٠ - ينبغي بذل جهود متواصلة لتسهيل حصول البلدان النامية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن الهام أيضا أن تتيح نُظم حماية حقوق الملكية الفكرية مجالا للبلدان النامية لكي تبني قدرتها الإنتاجية الخاصة. وينبغي عقد منتديات دولية معنية بالابتكارات التكنولوجية. ويمكن لهذه المنتديات أن تحدد أولويات بشأن البحث والتطوير للوفاء باحتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا عموما وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات[٣]. ويمكن أيضا أن توصي الجمعية العامة بأن يستغل جميع أصحاب المصلحة الفرصة الفريدة التي يتيحها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، لتعبئة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خطة التنمية.

باء - الاستعراض المتبادل لتأثير السياسات على الأهداف الإنمائية للألفية

٣١ - يوجد قدر كبير من الاتفاق على عدة تدابير رامية إلى توجيه العولمة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفَق عليها دوليا. وقد حددت الحكومات تلك الأهداف، بصورة خاصة، في مونتيري وجوهانسبرغ، وفي مؤتمرات دولية رئيسية واجتماعات قمة عقدتها الأمم المتحدة في وقت سابق. والمطلوب الآن هو بذل جهد مطرد للوفاء بتلك الالتزامات وكفالة أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية في صميم السياسات التجارية والمالية والسياسات الأخرى.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.III.B.1)، الصفحة ٢٤ (من النص الانكليزي).

٣٢ - ويمكن أن يساعد التقييم المنتظم لمدى تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها في الاستفادة من التقدم المحرز. ويمكنه أن يسمح بتعبئة الإرادة السياسية والحفز على العمل. إن الأهداف الإنمائية للألفية، لأنها أهداف مشروعة بصفة خاصة ونظرا لجاذبيتها السياسية، تتيح مقاييس مرجعية لهذه التقييمات. وعلى الصعيد الوطني، شرعت البلدان في إعداد التقارير الوطنية بمساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل التحقق من مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف. وذكرت بعض البلدان المتقدمة النمو، بصورة غير رسمية، أنها تعتزم الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته صوب الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية. وفي انتظار ذلك، تُجري الجمعية العامة استعراضات سنوية للتقدم المحرز على الصعيد العالمي، ويعتزم إجراء استعراض شامل في عام ٢٠٠٥.

٣٣ - ولتكملة هذه الجهود، **ينبغي النظر في إمكانية وضع ترتيبات للاستعراض المتبادل للسياسات والبرامج المضطلع بها على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، والتي تدعم الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها.** وقد بدأ إلى حد ما وضع هذه الترتيبات فعلا في بعض الحالات. فقد أنشأت البلدان الأفريقية آليات لاستعراض الأقران في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويمكن إنشاء آليات مماثلة في مناطق أخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن إجراء هذه الاستعراضات المتبادلة للسياسات في سياق تجمعات اقتصادية إقليمية أو دون إقليمية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وبنفس الصورة، **ينبغي أن تساعد هذه الترتيبات البلدان المتقدمة النمو على تعزيز المراقبة المتبادلة للأثر المترتب على سياساتها الاقتصادية والمالية والتجارية بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن، مثلا، توسيع نطاق عملية استعراضات الأقران الخاصة، بالمعونة والتي تضطلع بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكي تشمل أيضا التجارة، وتخفيف عبء الدين، وسياسات اقتصادية أخرى، على النحو المقترح في التقرير عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣. ويمكن أن تدعو الجمعية العامة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى أن تنظر، في سياق ترتيباتها الإقليمية أو دون الإقليمية، في استعراض مساهمة سياساتها الوطنية المالية والتجارية وسياساتها المتعلقة بالمعونة وبتخفيف عبء الدين وسياساتها الأخرى، في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية. ويمكن إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه الآليات نظرا لدورها الأساسي في تحقيق تلك الأهداف.**

٣٤ - وبدأت كذلك بعض التطورات تحدث بالفعل على الصعيد المتعدد الأطراف، بما في ذلك استعراضات البرامج التي تضطلع بها الاجتماعات المشتركة لمجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج

الأغذية العالمي، وكذلك مقترحات الرصد التي تقدم بها البنك الدولي. ويجب أن تستفيد من هذه التطورات **المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على مستوى أعم للاضطلاع باستعراضات متبادلة للأثر المترتب على عملها بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أيضا إشراك المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية في عمليات التقييم المتبادل هذه. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لدوره في تحقيق التماسك والتنسيق وفي متابعة نتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ، أن يساهم في هذه الاستعراضات. وتتمثل إحدى الإمكانيات التي قد ينظر فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في إنشاء فريق عامل مؤلف من رؤساء المنظمات ليتولى تقديم اقتراحات بشأن هذه الترتيبات.**

جيم - الصلات بين الهجرة الدولية والتدفقات المالية، ولا سيما تحويلات العمال، والتجارة

٣٥ - تؤدي الصلات بين المالية والتكنولوجيا والتجارة دورا هاما في تحقيق فوائد الهجرة الدولية. وفي حين لا تشكل الهجرة بحد ذاتها ظاهرة جديدة، فهي قد أصبحت الآن ظاهرة عالمية، سواء فيما بين المناطق أو داخلها، ولم تعد محصورة في الهجرة من الجنوب إلى الشمال: يوجد ٤٠ في المائة من المهاجرين في بلدان نامية. ويعيش حاليا زهاء ١٧٥ مليون شخص، أي ٣ في المائة تقريبا من سكان العالم، خارج البلدان التي ولِدوا فيها وقد تجاوز عددهم ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٥. وتترتب على الهجرة الدولية آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية واسعة النطاق، سواء بالنسبة لبلدان المصدر أو البلدان المقصودة. وهي، في حين تنطوي على إمكانيات عظيمة من حيث التنمية والعمالة وتوليد الثروة، تطرح أيضا تحديات عديدة منها المصاعب في مجالات مثل هجرة الأدمغة واكتساب الأدمغة، والبطالة، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والاتجار بالبشر، وحماية حقوق الإنسان، والأمن الوطني.

٣٦ - وفي الوقت الحاضر، يوجد تباين واضح بين الدرجة العالية لتنقل رأس المال (يقدَّر أن ١ ٠٠٠ بليون دولار تعبر الحدود يوميا) والقدرة المحدودة للقوى العاملة على التنقل دوليا، ولا سيما اليد العاملة التي ليست لديها مهارات. وفي العقود الأخيرة، تم التشديد في البلدان المتلقية على السياسات الهادفة إلى كبح الهجرة، وهو اتجاه اكتسب زخما في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية. وقد وضع زهاء ٤٠ في المائة من بلدان العالم سياسات للحد من الهجرة الوافدة. بيد أن واضعي السياسات في تلك البلدان أصبحوا يدركون بصورة متزايدة الفوائد الكامنة في الهجرة والحاجة إلى وضع سياسات شاملة تسمح

للهجرة بالمساهمة إلى أقصى حد في التخفيف من حدة النقص في اليد العاملة في بلدانهم وفي التقليل من حدة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة في بلدان المصدر.

٣٧ - وتؤثر العولمة حاليا في طابع الهجرة وأثرها. وقد أدى انخفاض تكاليف السفر، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والسياسات المالية التحررية، إلى تحسين ظروف الهجرة، وإلى زيادة تيسير نقل الأموال والتكنولوجيا الذي ينتج عن الهجرة، وإلى زيادة انتشار الهجرة المؤقتة والهجرة الدائرية. وبالمقابل، أتاحت السياحة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحويلات النقدية، طائفة من الفرص التجارية التي، تعزز بالاقتران مع تحرير التجارة، الروابط التجارية والاستثمارية بين بلدان المصدر والبلدان المقصودة. وازداد بسرعة الطلب على منتجات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين أفراد الجماعات التي تعيش في المهجر وأوطانهم. وعلى سبيل المثال، ازداد حجم الاتصالات الهاتفية من الولايات المتحدة إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي مع تعزيز الروابط، وبذلك أتاحت الجماعات المقيمة في المهجر فرصا لتوسيع الأعمال التجارية والاستثمار في صناعات الهاتف الخلوي، والإنترنت، والبريد الإلكتروني.

٣٨ - وتمثل تحويلات العمال النتيجة الاقتصادية الأكثر بروزا للهجرة الدولية. ويُقدَّر أن التدفق المتزايد باستمرار للتحويلات الرسمية قد بلغ ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. ومع ذلك، فإن القيمة الحقيقية للتحويلات أكبر من هذا المبلغ، إذ أن مبالغ ضخمة أخرى (غير معروفة) تحوَّل عن طريق قنوات غير رسمية وبالتالي لا يجري تسجيلها. إن التحويلات، فضلا عن كونها مصدرا حيويا للعملات الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان المصدرة لليد العاملة لا يفوقه أهمية إلا الاستثمار المباشر الأجنبي، ويتجاوز بكثير قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، تكتسي أيضا أهمية حيوية بالنسبة للسلوك الاستهلاكي والاستثماري لأسر الأشخاص المهاجرين التي تبقى من جهتها في بلدان المصدر، وهي تشكل أيضا شبكة أمان اجتماعي هامة للعائلات الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحويلات أكثر استقرارا وأقل تركيزا من تدفقات رأس المال الخاص. وهي أيضا أكبر من تلك التدفقات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي والواردات في البلدان المنخفضة الدخل مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى. وفي نفس الوقت، يمكن أن تشجع التحويلات على استهلاك سلع مستوردة وأن تتسبب في تبعية أسر الأشخاص المهاجرين في بلدان المصدر.

٣٩ - وتشير الأدلة إلى أن التحويلات تساعد في التقليل من حدة الفقر وفي تحسين رفاه الأسر المعيشية، وذلك من خلال استخدامها الجماعي لأغراض التعليم والرعاية الصحية. ويتبين من دراسات استقصائية أجريت في الهند، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

أن معدلات الفقر أدنى ومعدلات الادخار أعلى في أسر الأشخاص المهاجرين. وتُستثمَر التحويلات، بصورة منتِجة في مؤسسات صغيرة، تُستخدم لبناء المساكن والهياكل الأساسية المحلية، مثل المدارس والعيادات، ولشراء الأراضي أو المعدات لاستغلال الأراضي أو بذور للزراعة. وبسبب الآثار المضاعفة الهامة، فإن استخدام المبالغ المحوَّلة حتى في شراء سلع استهلاكية يحفز التنمية الاقتصادية، خاصة حين تنفق الأسر المعيشية محليا المبالغ المحولة إليها.

٤٠ - ويمكن أن تشجع السياسات الحكومية زيادة نمو حجم التحويلات وآثارها المحتملة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتكاليف المعاملات عن طريق القنوات الرسمية أعلى بكثير من تكاليفها عبر أنظمة غير رسمية مثل ''الحوالة'' أو ''الهوندي''، وكثيرا ما تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. وفضلا عن ذلك، فإن القنوات الرسمية كثيرا ما لا تصل إلى المناطق الريفية لبلدان المصدر في حين تتمكن الأنظمة غير الرسمية من بلوغ تلك المناطق. **والمواءمة بين أنظمة التحويلات**، على غرار ما أُعلن عنه بين المكسيك والولايات المتحدة؛ **وزيادة التنافس فيما بين المصارف ووكالات التحويل البرقي، ومشاركة مؤسسات مالية بديلة في أنشطة التحويل التجارية**، مثل المؤسسات المالية الصغرى، وتعاونيات الائتمانية، و**التطورات التكنولوجية**، مثل استخدام بطاقات السحب آلات المعاملات النقدية من طرف المتلقين، **قد بدأت تخفض تكاليف المعاملات وتوسع القدرة على الوصول إلى بعض الأسواق، لكنها بحاجة للترويج على نطاق أوسع. ويمكن زيادة تدفقات التحويلات الرسمية من خلال تعزيز الهياكل الأساسية المالية، وتحديد أسعار صرف ملائمة، واتباع سياسات نقدية ومالية مواتية. وأخيرا، فإن وجود بيئة تقلل إلى أدنى حد من عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي، وتعزز الإدارة السليمة، وتكفل الشفافية والتنظيم الموحَّد للمؤسسات المالية، شرط حيوي لحفز كل أنواع الاستثمار، بما في ذلك التحويلات.**

٤١ - وتنطوي أنواع أخرى من التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة أيضا على قدرات كبيرة في مجال التنمية، كما تسهم في إدماج البلدان المعنية في الاقتصاد العالمي. وقد أصبح الاستثمار المباشر الأجنبي من جانب المهاجرين في أوطانهم الأصلية هاما بالفعل بالنسبة لبعض البلدان. ويزداد أيضا في الوقت الحاضر حجم سياحة جماعات المهاجرين في أوطانهم. كذلك، فإن الأعمال الخيرية التي تقوم بها ''رابطات مدينة المنشأ'' (المكسيك)، أو ''رابطات العائدين'' (جامايكا)، أو مؤسسات خيرية (مصر)، أو فرادى المغتربين، توفر مصادر هامة للتنمية المجتمعية على الصعيد المحلي. وبسبب الحنين إلى أغذية ومنتجات بلد المنشأ، تنشأ أسواق لتلك المنتجات في بلد المهجر، ويعزز ذلك الإنتاج المحلي والتجارة الدولية. ومما يدعم هذه التفاعلات نمو الشبكات عبر الوطنية التي تحافظ على وجود علاقات

عميقة بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية والبلدان التي استقروا بها. وتشكل هذه الشبكات عبر الوطنية اليوم موردا إنمائيا أساسيا مرتبطا بالهجرة الدولية.

٤٢ - ومن شأن تيسير التنقل الدولي لليد العاملة أن يزيد بقدر كبير من حجم التحويلات والتدفقات المالية المتصلة بها إلى البلدان النامية، وأن يعزز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تسمح طريقة التوريد الرابعة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بتحقيق قدر أكبر من الحرية في ''التنقل المؤقت لفرادى مقدمي الخدمات''. وعوضا عن تسهيل تنقل اليد العاملة غير الماهرة بين البلدان التي يوجد بها فائض من هذه القوى العاملة (البلدان النامية) والبلدان التي لديها عجز في هذا الميدان (البلدان الصناعية)، فإن الالتزامات الفعلية في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، فيما يتعلق بتنقل الأشخاص الطبيعيين، تركز على الفنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل النظر في اتخاذ تدابير ملموسة ووضع أطر زمنية محددة لتسهيل التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ولا سيما العمال غير المهرة، وإدماجهم في نهاية الأمر في البلدان المتلقية.

٤٣ - وفي نهاية الأمر، ينبغي ألا يُنظر إلى الهجرة بمعزل عن الظواهر الأخرى للعولمة. وينبغي بالأحرى الإقرار بأنها عنصر هام لإدارة العولمة بصورة عامة، إذ أن تأثيرها على الإنتاج والتنمية في بلدان المصدر والبلدان المقصودة هام ومتعدد الجوانب. وينبغي أن تُدرج هجرة القوى العاملة إدراجا كاملا في جدول أعمال التنمية الدولية. **ويمكن أن تشجع الجمعية العامة إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسائل على الصعيد المتعدد الأطراف، وتحقيق مزيد من التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة. وينبغي النظر في إنشاء آلية جديدة للمساعدة في تعبئة الاهتمام، وتجميع الخبرات، وتعميق التفهُّم، وتحديد المجالات التي بدأ يظهر فيها توافق آراء. ومن شأن هذه الخطوات أن تشجع على اتخاذ تدابير مشتركة، بما في ذلك تدابير على الصعيد الإقليمي، من جانب بلدان المصدر والبلدان المقصودة، مثل توفير المعلومات مجانا وإتاحتها بشأن تنقل القوى العاملة؛ وضمان حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأجانب؛ وتوحيد المؤهلات والخبرة وتحقيق التوافق فيما بينها، وذلك بواسطة اتفاقات؛ والسماح بتحويل استحقاقات المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي. وينبغي أيضا أن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المقصودة، التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي بدأ نفاذها في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل،**

١٩٤٩ (الاتفاقية رقم ٩٧)، واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، ١٩٧٥ (الاتفاقية رقم ١٤٣) على أن تفعل ذلك.

دال – الصلات المتزايدة بين الفساد والجريمة المنظمة والاتجار وتجارة الأسلحة والإرهاب، والتدابير الرامية إلى التقليل من أثرها السلبي على النمو والتنمية

٤٤ – إن نمو حجم ونطاق النشاط الإجرامي العالمي عبر الحدود الوطنية في السنوات الأخيرة قد واكب حدوث تغيرات هامة في طبيعة الجريمة المنظمة. ففي حين كان من الأرجح في الماضي أن يشابه تكوين المجموعات الإجرامية الهياكل المطابقة نسبيا للتنظيم الهرمي التي تكون فيها حدود المسؤوليات واضحة والتي يمكن التعرف على قياداتها، فإن هذا التشابه قل الآن. ويرجح اليوم أن تشابه المؤسسات الإجرامية الشبكات المعقدة التي يمكن أن تتداخل عملياتها مع عمليات إجرامية أخرى.

٤٥ – وتغطي الأنشطة غير القانونية لهذه المجموعات والشبكات الإجرامية عددا من المجالات. ويظل الاتجار بالمخدرات في معظم المناطق مصدرا للربح ذا أهمية أساسية بالنسبة لمعظم المجموعات، رغم أنه أصبح من المعتاد بصورة متزايدة أن تقوم المجموعات والشبكات الإجرامية بتهريب طائفة متنوعة من السلع الأساسية غير المشروعة، مثل السلع المسروقة، والأسلحة النارية، والموارد الطبيعية، وكذلك البشر. وكثيرا ما تتجاوز هذه الأنشطة غير القانونية لمؤسسات الإجرام الحدود التي تفصلها عن عالم التجارة المشروعة وذلك أيضا لأن وسائل النقل والأدوات المستخدمة في الاتجار غير المشروع تكاد تكون دائما نفس وسائل النقل والأدوات المستخدمة في النشاط التجاري المشروع (وهي مثلا الشحن التجاري وحاويات النقل بالشاحنات).

٤٦ – وبالتالي، فإن التحدي الأساسي يتمثل في صدِّ تيار الاتجار غير المشروع دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل لا موجب له لتدفق النشاط التجاري. ويتطلب التصدي إلى هذا التحدي مستويات من التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أعلى بكثير مما تم تحقيقه فيما مضى. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي بدأ نفاذها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبروتوكولاتها الثلاثة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأسلحة النارية، الصك الدولي الأساسي في تحقيق استجابة عالمية للمشكلة، بما في ذلك تعزيز مزيد من التعاون بين الدول لمكافحتها. **وينبغي أن تناشد الجمعية العامة الدول الأعضاء أن تصدق على الاتفاقية وبروتوكولاتها كمسألة ذات أولوية.**

٤٧ - إن الجريمة المنظمة، فضلا عن استغلال التغيرات السريعة التي أحدثتها عملية العولمة، قد نمت أيضا بسرعة متزايدة - في تناقض ظاهري - بسبب مميزات مشتركة بين مناطق وأقاليم كثيرا ما كانت معزولة عن هذه الاتجاهات. وهنا، استغلت المجموعات الإجرامية المنظمة عدم وجود هياكل فعالة للدولة، والفرص التي أتاحتها اقتصادات غير خاضعة لضوابط تنظيمية، لكي توسع نطاق عملياتها. وكثيرا ما يسود تلك المناطق عدم الاستقرار السياسي والصراع. وفي العديد من هذه الصراعات، أصبحت عمليات مجموعات الإرهابيين والمغاورين وثيقة التداخل مع عمليات الجريمة المنظمة إذ تقوم المجموعات الإجرامية بتزويد مجموعات الإرهابيين أو المغاورين بالموارد مقابل حمايتها.

٤٨ - في حالة الدول الضعيفة أو التي تعاني من صراعات، ينبغي زيادة التركيز على الجريمة المنظمة وصلاتها بالفساد والإرهاب، وكذلك بالاتجار بسلع أساسية غير مشروعة. وفي الديمقراطيات الجديدة والهشة، ينبغي بذل مزيد من الجهود للكشف عن الجريمة المنظمة في طور مبكر من نموها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحث الجمعية العامة الدول الأعضاء على التصديق على صكوك الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتمويله، وكذلك على اتفاقية مكافحة الفساد التي ستوقَّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وعلى تنفيذها.

٤٩ - وإلى جانب الحكومات والمنظمات الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، يمثل القطاع الخاص شريكا أساسيا في مكافحة الجريمة المنظمة والأنشطة المتصلة بها. وتعاون هذا القطاع أساسي لكفالة التنظيم الفعال للتجارة المشروعة والحفاظ على أعلى مستويات النزاهة في المبادلات التجارية الدولية، تمشيا مع المبادئ العامة للاتفاق العالمي للأمين العام.

٥٠ - ويمثل التشديد على سيادة القانون ونزاهة القضاء واستقلاله والتنظيم الفعال للأنشطة الاقتصادية في جميع البلدان شروطا مسبقة لمنع الجريمة المنظمة والفساد وما يتصل بذلك من صلات مع الإرهاب. وقد شدد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بوضوح على الصلات من هذا القبيل. بيد أن **طبيعتها الحقيقية ومداها لم يُفهما حتى الآن فهما كاملا، وما زال يلزم مزيد من البحث لتحديد الآثار المترتبة على هذه الصلات.**

٥١ - وفي حين أنه لا توجد علاقة سببية مباشرة، يتبين من الأدلة القائمة أن الجريمة المنظمة والفساد وكذلك الإرهاب، تنزع جميعا إلى إعاقة التنمية المواتية للفقراء، وأن ظواهر التخلف والاستبعاد الاجتماعي وعدم الاستقرار توفر بدورها مجالا خصبا لازدهار هذه الأنشطة. إن النمو الاقتصادي يتعطل في البيئات التي تنعدم فيها سيادة القانون، ونتيجة لذلك لا يتوافر للاستثمارات التجارية سوى القليل من الأمن أو من احتمالات النمو.

ويؤثر هذا على سكان هذه المناطق بصورة خطيرة تظهر بأقصى قدر من الجلاء في المستويات المنخفضة أو السلبية للنمو الاقتصادي، لكنها تظهر أيضا في طائفة من الأضرار الاجتماعية والنفسية الأخرى التي تلحق بضحايا الأفعال الإجرامية (أو تنتج عن الخوف من تلك الأفعال).

٥٢ - وفي سياق العولمة، لم يعد ممكنا عزل الآثار المترتبة على النشاط الإجرامي المنتشر في هذه الدول عن بقية دول العالم. ويمكن أن تُستخدَم الدول الضعيفة كنقطة انطلاق لكل من الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تستهدف بالخصوص دولا أخرى، كثيرا ما تكون في العالم المتقدم النمو، حيث توجد الأسواق الرئيسية للسلع غير المشروعة، سواء منها المخدرات أو الأشخاص المتاجَر بهم. وتوجد بالتالي الآن أكثر من أي وقت مضى مصالح مشتركة عالميا في التصدي لهذه المشاكل بفعالية.

٥٣ - ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تحققت إنجازات هائلة في التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، منها التقدم المحرز من خلال جهود لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد ازداد تقاسم المعلومات؛ وتُضاعف الدول حاليا الجهود المشتركة الرامية إلى إعاقة تمويل المنظمات الإرهابية وغسل الأموال؛ وازداد وثوق الرصد لعمليات جمع الأموال في أوساط المغتربين؛ وازدادت سرعة تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم؛ كما تم توسيع نطاق التدريب المشترك في مكافحة الإرهاب والمبادرات الرامية إلى تحقيق المواءمة بين الأنظمة القضائية المتباينة. **إن التعلُّم من تجربة الماضي وتحديد أفضل الطرق للجمع بنجاح بين استراتيجيات مكافحة الإرهاب والدفاع الحازم عن حقوق الإنسان ما زالا يشكلان تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي. ولا بد أن يعزز وجود استراتيجية أعم تستهدف جذور هذه المشاكل زيادة أمن البشر والتمكين لهم، فضلا عن تعزيز ثقافة قائمة حقا على أساس الحقوق وتنهض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل، مع الحقوق المدنية والسياسية، كلا غير قابل للانفصام.**

هاء - الصلات بين عولمة أنماط الإنتاج والحماية والاستدامة البيئيّتَين

٥٤ - إن نمو التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والاتصالات الإلكترونية، فضلا عن زيادة التبادل الثقافي، له آثار هامة على التنمية المستدامة بقدر ما تكتسي أنماط الاستهلاك والإنتاج طابعا عالميا بصورة متزايدة. وفي بعض البلدان النامية، أدى التصنيع السريع والاندماج في نظم الإنتاج والأسواق الدولية، بدعم من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تحسين أحوال المعيشة وفي الوقت نفسه إلى تدهور البيئة. وفي بعض

القطاعات، مثل قطاع النفط والتعدين، تسببت عمليات استخراج الموارد الطبيعية في أضرار بيئية خطيرة، منها إفراغ مواد سامة في الأنهار والتصريف غير الملائم للنفايات الخطرة.

٥٥ - بيد أنه لا يوجد إلا القليل من الأدلة على أن عمليات نقل الإنتاج من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية كانت مقترنة بممارسات إنتاج أكثر تلويثا (فرضية ''ملاذ الملوِّثين''). في بعض الحالات، رافق عولمة الإنتاج إدخال تكنولوجيات إنتاج أقل تلويثا واستراتيجيات أكثر فعالية للإدارة الإيكولوجية في البلدان النامية، وذلك من خلال عمليات الشركات المتعددة الجنسيات وموردِّيها. وفي بعض البلدان، يجري توجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو القطاعات الأقل استهلاكا للموارد والتي لها أعلى قيمة مضافة. في هذه الحالات، يمكن أن يترتب أثر هيكلي مفيد على عولمة الإنتاج. وفي حالات أخرى، أدى التكامل الاقتصادي العالمي إلى زيادة تخصص بعض البلدان في استخراج الموارد الطبيعية، مع ما يتبع ذلك من استنفاد للموارد ومن تدهور بيئي.

٥٦ - وتواجه عدة بلدان نامية، بما في ذلك البلدان التي تجني أرباحا تجارية صافية من العولمة، المعضلة التالية: من ناحية، يتواصل الإنتاج المسبب للتلوث، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة ومؤسسات القطاع غير الرسمي، ومن ناحية أخرى، لا تقدر هذه البلدان على توفير أو اجتذاب الاستثمارات اللازمة لتحسين الأداء البيئي. وتتفاقم هذه الحالة من جراء الإنتاج الزائد، وهو أثر هيكلي بارز يترتب على العولمة، ولا سيما في القطاعات التي تظل تشويهات هامة للنشاط التجاري قائمة فيها، أو التي تكون الحواجز أمام دخول البلد ومغادرته منخفضة فيها. وعلى سبيل المثال، ففي القطاع الزراعي تُنشئ المعونات المتصلة بالإنتاج والدعم المحلي في البلدان المتقدمة النمو مستويات عالية بصورة اصطناعية للعرض في الأسواق العالمية، ويؤدي هذا إلى هبوط الأسعار العالمية للسلع إلى مستوى أدنى من تكاليف الإنتاج في العديد من البلدان النامية. وللإبقاء على مستويات الدخل رغم الهبوط المتواصل للأسعار العالمية، يضطر المنتجون في هذه البلدان إلى زيادة الإنتاج، وكثيرا ما يتم ذلك من خلال استغلال قواعد الموارد الطبيعية على نحو يتجاوز حدود الاستدامة.

٥٧ - ويحدث الإنتاج الزائد في العديد من قطاعات التصنيع حين يسعى المنتجون، بصورة مستقلة في مختلف أرجاء العالم إلى تزويد شبكات الإنتاج العالمي والاستيلاء على الأسواق العالمية التي أصبحت متاحة حديثا. إن تشوهات النشاط التجاري التي تتخذ شكل حواجز غير تعريفية أمام التجارة والتي تمنع السلع من دخول البلد حين لا تفي بمتطلبات ومعايير الإنتاج في البلد المستورِد، يمكن أيضا أن تؤدي إلى تحويل التجارة عن الأسواق المقصودة نحو أسواق ثانوية، وينتج عن ذلك فائض في العرض وهبوط للأسعار في تلك الأسواق الثانوية.

وفي هذه الحالات، تتعرض الاستدامة للخطر بقدر ما ترتبط السلع ذات الفائض في العرض بتقنيات إنتاج تؤثر سلبيا في البيئة.

٥٨ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، تنتج حاليا عن العولمة زيادة في نقل السلع والأشخاص، وهو ما يسهم في زيادة استهلاك الوقود الأحفوري في تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويتواصل النمو السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفي حين تنطوي هذه التكنولوجيات على إمكانية خفض استهلاك الطاقة والمواد، يبدو أن الأدلة قد أشارت حتى الآن إلى أن زيادة استخدام وسائط الإعلام والاتصالات الإلكترونية لم تنفك تنزع إلى حفز الزيادة في استهلاك الورق والطاقة.

٥٩ - ولتناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة ينبغي التركيز بوجه خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات تعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية في آن معاً. وسوف يتطلب هذا بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٦٠ - **فعلى الصعيد الوطني ينبغي أن تتضمن الجهود المبذولة لجعل عولمة الإنتاج أكثر استدامة مزيجا متكاملا من الأنظمة والمبادرات الاقتصادية إلى جانب نشر تكنولوجيات أنظف وتحسين الأنظمة الإدارية، والتدريب، وتحسين ظروف العمل.** وهناك تجارب في بلدان عديدة تعطي أمثلة على هذا المزيج في مجال السياسات العامة، الذي يزيد الإنتاج فيما يحد من الآثار البيئية[٤].

٦١ - **من شأن الدعم الذي تقدمه الحكومات لزيادة الإنتاج المستدام، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه بلدان المصدر والبلدان المتلقية، في حالة نظم الإنتاج الدولية أن تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، لا سيما نقلها إلى الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة الحجم وإلى البلدان التي لم تشارك في نمو الاستثمار الأجنبي ونمو التجارة. وبالإمكان أيضا أن يمثل الضغط العام الناجم عن الشواغل البيئية والاجتماعية حافزا للشركات على اتباع سلوك مسؤول بيئيا واجتماعيا لتحسين صورتها العامة.**

٦٢ - ومن الأهمية بمكان أيضا وضع معايير بيئية فعالة وتنفيذها. ففي جميع البلدان، تأتي الأضرار البيئية على الدوام تقريبا فتلحق أشد الأضرار بالفقراء. ويمكن أيضا أن تعود المعايير البيئية بفوائد غير مباشرة على الفقراء. فالامتثال لبعض المتطلبات البيئية يتحول إلى إنتاج

(٤) انظر ''الحالة العالمية ٢٠٠٢: إنتاج أنظف''، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٢، (www.uneptie.org/pc/cp/library/home.htm).

نظيف وإلى تحسين ظروف العمل وإلى الحد من أخطار أماكن العمل. فهذه النتائج قد تعزز إنتاجية العمل وتحسن الكفاءة وتعمل من ثم على زيادة النمو والدخل على السواء.

٦٣ - وقلما يتوقف التدهور البيئي على الحدود الوطنية، ولكن العديد من السياسات والمؤسسات البيئية تتوقف هناك. فمجمعات المياه الدولية ومصائد الأسماك والتلوث وتغير المناخ، جميع هذه تشكل تحديات في مجال السياسات البيئية يتعين أن تتصدى لها الدول بالعمل معاً، لأن ما يقوم به أحد البلدان من أنشطة يؤثر على مصالح الدول الأخرى. وما يزيد المشكلة تعقيدا هو ذلك التوزيع غير المنصف لمنافع الخدمات البيئية وتكاليف إدارتها داخل البلدان وفيما بينها.

٦٤ - هناك نطاق واسع من السياسات والتدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الدولي لتسخير سلطة السوق في مجال العولمة من أجل الترويج لإنتاج مستدام وأنماط استهلاكية مستدامة. وتشمل هذه تعزيز الالتزامات بنقل التكنولوجيا بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف وتحديد شروط مؤاتية بقدر أكبر لنقل التكنولوجيا بموجب اتفاقات تجارية متعددة الأطراف، وذلك لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ طرق إنتاج مستدامة؛ وزيادة المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف وإقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية على تمويل ومواصلة تطوير التكنولوجيات والخدمات البيئية؛ وإلغاء الدعم المحلي والإعانات المحلية المقدمة في البلدان المتقدمة النمو إلى قطاع الزراعة وإلى مصائد الأسماك والتعدين وغيرها من قطاعات الاقتصاد القائمة على استغلال موارد طبيعية؛ وكفالة أن تتقاسم الاتفاقات الدولية المبرمة من أجل التصدي للتلوث عبر الحدود وتدهور النظام الإيكولوجي الأعباء بالتساوي وأن تعود الفوائد المحققة من تحسين الإدارة البيئية على السكان المحليين الذين يتحملون التكاليف المباشرة وتبعات الفرص الضائعة فيما يتعلق بحماية الموارد البيئية.

٦٥ - ومن شأن استحداث مصادر تمويل وأسواق جديدة للمنافع العالمية بما فيها استقرار المناخ وطبقة الأوزون والتنوع الحيوي أن يوفر موارد تمويل إضافية للتنمية المستدامة. ويمثل مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال المتعلق بحماية طبقة الأوزون آليتي تمويل هامّتين في هذا الصدد. وبالإمكان أيضا أن توفر آلية التنمية النظيفة ومخططات تداول حقوق إطلاق الانبعاثات والتنفيذ المشترك لبروتوكول كيوتو موارد جديدة كبيرة للتنمية المستدامة.

٦٦ - وانطلاقا من نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢، بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا من أجل الترويج لاتباع أنماط مستدامة في مجال الاستهلاك والإنتاج في سياق العولمة،

بأن قامت بوضع إطار عمل برنامجي لعشر سنوات يهدف إلى دعم المبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعجيل التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. **وبإمكان المنتديات الإقليمية للتفاوض بشأن التشريعات البيئية وتنفيذها وتقييمها، كاللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تقدم مساهمة كبيرة في وضع قواعد بيئية تتصدى للمخاطر البيئية الناجمة عن عملية العولمة.**

آثار العولمة: الحاجة إلى الوضوح

يحتل ما ظل الفقراء من الناس في العالم يعانون من تأثيره على مستويات معيشتهم صلب النقاش الدائر حول العولمة. فالافتراضات الأولية والعوامل الإيديولوجية تحدد نموذج النقاش حول العولمة، وكثيرا ما تؤدي إلى تفسيرات متحيزة. فلقد استمعنا إلى مزاعم متباينة بشكل ملحوظ داخل مجتمع التنمية بشأن مدى ما يحرز من تقدم في مكافحة الفقر وانعدام المساواة في هذه الفترة الحالية من العولمة.

فالمواقف المتخذة في هذا النقاش والمتباينة تباينا حادا، كثيرا ما تنطلق، في جزء منها على الأقل، من اختلاف المفاهيم والتعاريف والمؤشرات المستخدمة واختلاف الافتراضات المتعلقة بالمقاييس وحجم البيانات المجمعة ومصادرها[٥]. ولا يمكن إغفال هذه الاختلافات، إذا أريد تفسير الأدلة تفسيرا سليما والتشجيع على إجراء نقاش أكثر عطاء. والسمة الفارقة الأولى التي تؤدي إلى نتائج مختلفة تأتي بين مفهومي الفقر المدقع والفقر النسبي. فكلما زاد تأكيد المقياس على الحرمان النسبي، كلما قلّ الأثر الذي سيحدثه النمو الاقتصادي على قيمة ذلك الحرمان. والسمة الفارقة الثانية تأتي بين المساواة المطلقة والمساواة النسبية. ففي حين تتوقف المساواة المطلقة على وجود اختلافات مطلقة في مستويات المعيشة، تتوقف المساواة النسبية على نسب الدخول الفردية إلى المتوسط العام. لذلك، إذا كانت جميع الدخول تنمو بنفس المعدل، فإن انعدام المساواة النسبي يظل دون تغيير، ولكن انعدام المساواة المطلق يزيد. ففي ضوء انعدام المساواة المطلق مثلا، تأتي المكاسب المحققة بفضل التوزيع المحايد للنمو بالنسبة لأغنى ١٠ في المائة من السكان في الهند أعلى من المكاسب المحققة بالنسبة لأفقر ١٠ في المائة بمقدار أربعة أمثالها. وهي أعلى منها في البرازيل وجنوب أفريقيا بمقدار ١٥ إلى ٢٠ مثلاً. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن انعدام المساواة المطلق يجنح إلى الارتفاع مع حدوث نمو وإلى الانخفاض مع حدوث انكماش. وفي المقابل، لا يبدو أن هناك، في الواقع أي صلة بين ما يحدث من تغييرات في انعدام المساواة النسبي ومعدلات النمو الاقتصادي.

(٥) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لهذه المسألة، انظر: Martin Ravallion, "The debate on globalization, poverty and inequality: why measurement matters", World Bank Policy Research Working Paper No. 3038, April 2003.

وهناك سمة فارقة هامة بين المقاييس النقدية للفقر - فقر ''الدخل'' أو فقر ''الاستهلاك'' - والمقاييس غير النقدية، التي تأخذ في الاعتبار جوانب مختلفة من الرفاه. فالمقاييس غير النقدية تركز على الفقر من حيث كونه ظاهرة متعددة الأبعاد لا تشمل الاستهلاك القائم على السوق فحسب، بل وتشمل توفير السلع والخدمات وأسباب الوصول إلى الموارد. وهذا النهج الأوسع يأخذ في الاعتبار أيضا ظروف المعيشة، بما فيها جوانب الصحة والتغذية، والتعليم والبيئة. على سبيل المثال، حظي مفهوم الإقصاء الاجتماعي الذي ينطوي على عدة أبعاد من أبعاد الحرمان والمشاركة باهتمام متعاظم.

والتركيز على الأبعاد الاجتماعية للفقر، يمكن، إلى جانب إفضائه إلى نتائج مختلفة، أن يغير من مدى التشديد على استجابة السياسات العامة ويوسع نطاق أدوات هذه السياسات. ولكن، على الرغم من وجود مقاييس إحصائية لإجراء مقارنة دولية ولتقييم الاتجاهات العالمية للفقر النقدي، فإن تعريف مفهوم الإقصاء الاجتماعي لا يتأتى بسهولة على المستوى الدولي، إذ يخضع إلى حد بعيد للظروف على المستوى الوطني وللبيئة الثقافية. أما إطار قياس الأهداف الإنمائية للألفية، فيشمل المقياس النقدي للفقر مع جميع الجوانب الرئيسية للحرمان الاجتماعي - بما فيها التعليم، والصحة ومعدلات الوفيات، والعمل والبيئة.

ويمكن أن ينبع اختلاف الاستنتاجات من اختلاف مصادر البيانات وطرق القياس (أي الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية مقابل الحسابات الوطنية). ويجنح استخدام الحسابات الوطنية إلى إظهار معدل لانخفاض الفقر على مدى السنوات العشرين الأخيرة أعلى من المعدل الذي تبينه الدراسات الاستقصائية.

ولقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (أي خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥)، قام خبراء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحديد ثلاثة مؤشرات. وهذه المؤشرات هي: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقياس أسعار وفارق القوة الشرائية لعام ١٩٩٣؛ ونسبة فجوة الفقر (متوسط الانخفاض عن خط الفقر، كنسبة مئوية إلى خط الفقر) التي تعكس عمق الفقر وشدته، ونصيب أفقر خُمس السكان في الاستهلاك القومي. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات إجمالية بالنسبة للمؤشرين الأخيرين، فإن البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم تشير إلى حدوث انخفاض خلال التسعينات، من ٣٠ إلى ٢٣ في المائة، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى التقدم الذي أحرزته الصين والهند. غير أن التقدم المحرز لم يكن إلى حد بعيد متجانساً،

إذ عانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغربي آسيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من انتكاسات[٦].

والصلات القائمة بين العولمة أو النمو والفقر معقدة. ولا ينبغي أن يطغى ذلك على كون انعدام المساواة في الدخل على الصعيد العالمي والفقر يأتيان في مستويين لا يمكن تحملهما. إلى جانب ذلك، حدثت زيادة في حالات انعدام المساواة داخل عدد كبير من البلدان. وفي هذا الصدد فإن التشديد على أثر السياسات المتعلقة بالفقر وانعدام المساواة لا يمكن أن يكون مبالغاً فيه. ولا بد لاستراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي أن تكون راسخة ضمن أولويات وطنية ومحلية تحدد بطرق قائمة على المشاركة والديمقراطية، وتقوم على مواثيق اجتماعية قوية واستقرار سياسي راسخ. وإذا أريد لهذه الاستراتيجيات أن تنجح، فينبغي أن تكون بيئة السياسات الدولية مواتية بقدر أكبر للأهداف الإنمائية المتفق عليها.

رابعا – الاستنتاج

٦٧ – توفر الوعود المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا وعن الاجتماع الوزاري للدوحة بإقامة شراكات جديدة لجولة إنمائية، حافزا فريدا للدفع بالعولمة قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فيتعين على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التجارية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتخذ خطوات جديدة لضمان أن تأتي التدابير والسياسات التي تعتمدها في مجالات كالمالية، والتجارة، والعلم والتكنولوجيا، والسكان والهجرة، داعمة لتلك الأهداف ولإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ووضع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية في صلب المؤسسات والسياسات الاقتصادية يمثل طريقة حاسمة لمواجهة القوة الطاردة القادمة من العولمة. وللجمعية العامة دور هام تضطلع به في مواصلة التركيز على هذا الحافز.

٦٨ – وبإمكان الجمعية العامة أن تقدم التوجيهات فيما يتعلق بمواصلة النقاش على الصعيد الدولي حول إدارة العولمة على المستوى الرفيع، في أعقاب اختتام أعمال لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بالعولمة. وثمة حاجة إلى تعميق النقاش حول العولمة بالقيام بدراسة أعمق لجوانبها المحددة. ويمكن، من ثم، أن يركز تقرير السنة القادمة عن العولمة على جانب أكثر

(٦) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323).

تحديدا من جوانب العولمة كالمسائل المؤسسية والشاملة، والجوانب الاجتماعية للعولمة وأثرها، أو بناء اتساق في مجال السياسات العامة ومراقبته في عالم آخذ في العولمة.